

بيان المؤسسة الوطنية بشأن وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية

المنامة في 2 نوفمبر 2011

ثمنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المرسوم الملكي رقم 60 لسنة 2011 والصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، والقاضي بتغيير مسمى واختصاصات وزارة التنمية الاجتماعية إلى وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، مما يدل دلالة واضحة وجلية على حرص القيادة الرشيدة على مواكبة المستجدات التي تهم المواطن والوطن، إضافة إلى الثقة الكبيرة التي يوليها جلالته إلى الحكومة الموقرة.

ويعتبر هذا التوجه السامي لبنة أخرى تضاف إلى مسيرة الإصلاح والتنمية الشاملة التي تشهدها مملكة البحرين في مختلف المجالات وخاصة مجال حقوق الإنسان.

وحرصاً من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان واستناداً للأمر الملكي رقم 46 لسنة 2009 الخاص بإنشاء المؤسسة وبيان اختصاصاتها، فإن المؤسسة تؤكد على دورها في هذا المجال، إضافة إلى أهمية التعاون المثمر والجاد مع وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية وكافة مؤسسات الدولة من أجل دعم وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين.